



الدبلوماسية الروسية والمعارضة السورية



علي الشيخ منصور

يمكن التأكيد أن موسكو نجحت في نهاية العام الفائت باستقطاب الدبلوماسية الدولية إلى حظيرتها، عبر مبادرة الأخضر الإبراهيمي الذي يتمسك بورقة جنيف التي أعادت الجميع إلى تاريخ حزيران/ يونيو حيث اختلف الموقعون عليها، فإذا كان الهدف تشكيل حكومة انتقالية كما تتضمن الورقة، فهل يعني ذلك ضمناً رحيل الأسد ونظامه كما أكدت المعارضة السورية في وثائق القاهرة، وكما عبر الغربيون عن فهمهم لروحية النص؟ أم أن التفسير الروسي الوحيد الذي استطاع الإبراهيمي ترجمته والعمل بمقتضاه سيكون صالحاً لإبقاء الأسد لمدة ثلاثة أشهر، أو حتى انتهاء ولايته الدستورية عام ٢٠١٤ والسماح له بالترشح للانتخابات القادمة؟

نائب وزير الخارجية السورية فيصل المقداد ووزير خارجية مصر محمد عمرو والإبراهيمي وربما يوجد زوار سريين لا يستحسن الإفصاح عنهم، اكتشفوا فجأة مجتمعين أو فرادى ضرورة الحج إلى موسكو، فالنظام السوري يكاد يتهاوى تحت ضربات الجيش الحر في مجمل الجغرافيا السورية، وهناك خشية من رعونة ردود أفعال الأسد الذي بات محشوراً في الزاوية كما يقال، ويجب استباق الأمور لإنقاذ الشعب السوري وسوريا التي يتهددها مصير قاتم. في المؤتمر الصحفي المشترك للافروف وزير خارجية روسيا والإبراهيمي عُيد لقاتهما في موسكو أبدى الطرفان تشاؤماً كبيراً تجاه الحل السياسي الذي يرغبان في إرغام المعارضة على القبول به، لأن البديل للعملية السياسية في سوريا هو «الجحيم» وفق تعبير الإبراهيمي، ووفق تعبير لافروف «فإن رفض المعارضة الحوار مع الأسد يعني طريقاً مسدوداً لن يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع»، وصولاً إلى «الفوضى الدموية». وكرر لافروف موقف روسيا بأن رحيل الأسد يجب ألا يكون شرطاً مسبقاً لعملية سياسية. روسيا والإبراهيمي ينطلقان من ضرورة تلبية مطالب الأسد ونظامه الدموي، كشرط مسبق لوقف مجازره بحق الشعب السوري وتدمير البلد ككل، ومنع حرب أهلية بميول طائفية يدفع النظام باتجاهها، أي على المجتمع الدولي مكافأة المجرم على جرائمه خشية أن يرتكب فظائع أكثر. لأن الوضع في سوريا يتفاقم.. وإذا كان البديل الوحيد هو ما الجحيم أو العملية السياسية فينبغي علينا جميعاً أن نعمل دون توقف تجاه العملية السياسية»، وفق تصريح الإبراهيمي، دون أن يفكر الإبراهيمي أو مرجعيته الروسية: في أن تلك العملية السياسية لا تعني أكثر من استعادة الجحيم الأسدي الذي قاد إلى الثورة. وأكثر من ذلك، استعادة الأسد لزمam سلطته الأتلة متجاهلين الثمن الغالي الذي دفعه الشعب السوري في ثورته من أجل الحرية والكرامة، صحيح أن الشعب السوري سيدفع أثمناً أخرى ريثما يرحل هذا النظام الساقط موضوعياً، لكن الشعب بذلك يدرك أنه امتلك زمام المبادرة لإعادة بناء سوريا المستقبل وترميم الخراب المادي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي صنعه الأسد وسلالته الذاهبة باتجاه النهاية الحتمية لمآل كل الديكتاتوريات في العالم. من هنا كان رد المعارضة السورية ممثلة برئيس «الائتلاف الوطني» الشيخ معاذ الخطيب حكيماً ومعبراً عن مواقف الثورة والشعب السوري في رفضه محاولات الروس للعب بالورقة السورية، رافضاً طلب الخارجية الروسية زيارة موسكو قبل قيام تلك القيادة بـ «الاعتذار وإدانة النظام في دمشق على ما يرتكبه من جرائم بحق السوريين»، مشترطاً أن تدين موسكو أفعال الحكومة السورية وتدعو بوضوح إلى تنحي الأسد.

الافتتاحية

حيونة النظام!

سامي شيخان

يقول وزير خارجية أمريكا السابق هنري كيسنجر، أن عجز الطرف القوي في أي صراع عن التقدم يعني خسارة له، وعدم تراجع الطرف الضعيف في الصراع يعني ربحاً له، وفي حال الثورة السورية التي بدأت مع أطفال درعا في مواجهة أشرس أنظمة الفساد والقمع في المنطقة، يكون واضحاً من يربح ومن يخسر في الصراع الذي امتد لـ ٢١ شهراً متواصلًا، فإذا دخلنا بقراءة تفاصيل المعارك الميدانية تُصبح الرؤية أوضح بكثير من العموميات السابقة، ويصبح مآل الأسد واضحاً.

لكنه كأغلب الأنظمة الديكتاتورية التي عرفناها مع صدام حسين والقذافي لاحقاً، يبدو الأسد عاجزاً عن الاعتراف بتلك النتائج، وهو أحد مظاهر جنون العظمة التي تدفعه للهرب باستمرار إلى الأمام، مستخدماً سلاح المجازر والتدمير الذي يمكن أن يهرب الآخر، ولأن الآخر هو الشعب تصبح خيارات إخافته أوسع بكثير، فيمكن تخويف الثورة أو الشعب من الحرب الأهلية، ومن الاقتتال الطائفي، ومن تقسيم البلاد، وهو يمتلك دعماً إيرانياً وروسياً للمضي بأي من تلك الخيارات السيئة، غير عابئ بمصير الوطن أو مستقبل الوحدة الوطنية التي ما زال يتشدد بها.

الثورة السورية لم تكن طائفية في ولادتها ولا في صيرورتها اللاحقة، لكن النظام البائس باعتباره الطرف الأقوى فرض عليها أدوات الصراع، فكانت العسكرية التي خسرت النظام فيها أيضاً، ولم يبق له أمل إلا في تدمير المجتمع وتخويفه من خطر الانزلاق إلى حرب أهلية ذات لبوس طائفي، ساهم النظام عبر سلطته البائدة بتأكيده والتحصين له في أكثر من مستوى سياسي واجتماعي وخدمي وصولاً إلى ثقافة «التطبيب» التي انتشرت في بعض قطاعات الجيش والأجهزة الأمنية بشكل خاص، والتي تستغذ الآخرين بدعوتها لعبادة بشار الأسد!

ألا يُذكرنا ما يجري الآن في سوريا بكتاب «حيونة الإنسان» للراحل ممدوح عدوان؟

مدكمة الارهاب السورية لإرهاب من؟

✉ جورجيت أسعد

عرفت البشرية أنواعاً مختلفة من الدكتاتوريات وإن كانت الدكتاتوريات العسكرية هي أكثرها عنفاً، فكيف إذا اضطرت هذه الدكتاتوريات إلى الدخول في حرب وجود ضد شعبها الذي أعلن الثورة على تاريخ من الفساد والقمع؟ حيث لا تكفي بالقتل العنفي والاعتقالات والاختفاء القسري وقصف المدن بالطائرات الحربية، ولا تكفي بقصف المخازن والأفران وقتل العشرات وأحياناً المئات من المدنيين ممن صادف وجودهم هناك لأخذ الخبز. نقول عدا عن كل ذلك، عمدت الدكتاتوريات السورية إلى تهريب الشعب من خلال تفعيل المحاكم الاستثنائية والتي عان منها الشعب السوري طويلاً فيما مضى، فعمد النظام بداية إلى إعادة تفعيل المحاكم العسكرية الميدانية الاستثنائية، والتي تتيح عقد جلسات المحكمة في أي مكان وزمان، لتحاكم المحالين إليها من مدنيين أو عسكريين على السواء، وفعلاً فقد أحيل أمامها المئات من المعتقلين، حيث تمت محاكمتهم وإدانتهم بسرية تامة، كون جلسات المحكمة سرية، وكونها معفاة من التقيد بالأصول والقانون، فلا يحق للمتهم توكيل محام للدفاع عنه، بل وحتى لا يجوز له الطعن بقرارات المحكمة لأن قراراتها تصدر مبرمة غير خاضعة لأي طريق من طرق الطعن، بما في ذلك قرارات الإعدام. لكن، وأمام إصرار الشعب السوري على الاستمرار في ثورته حتى قيام دولة «الحرية والديمقراطية» عمدت الدكتاتوريات السورية إلى البحث عن آلية إضافية جديدة لتقوي قبضة الأمنية ولتزيد الرعب في النفوس، وقد وجدت ضالتها في استنساخ وجه جديد لمحكمة «أمن الدولة العليا» سيئت الصيت والسمعة، والتي تم إلغاؤها عام ٢٠١١، فاستحدثت في ٢٦ / ٧ / ٢٠١٢ محكمة لمكافحة الإرهاب معتمدة نصوصاً قانونية عامة وغير محددة حيناً، ونصوصاً قانونية استثنائية حيناً آخر، إذ نص قانون إنشائها على:

المادة (١):

تحدث محكمة تختص بالنظر في قضايا الإرهاب مقرها دمشق ويجوز عند الضرورة إحداث أكثر من غرفة بقرار من مجلس القضاء الأعلى.

المادة (٢):

أ- تؤلف المحكمة من ثلاثة قضاة كل منهم بمرتبة مستشار رئيس وعضوين أحدهما عسكري وتتم تسميتهم بمرسوم بناء على اقتراح مجلس القضاء الأعلى.
ب- يسمى قاضي التحقيق بمرسوم بناء

على اقتراح مجلس القضاء الأعلى ويخول إضافة إلى صلاحياته بصلاحيات قاضي الإحالة التي تنص عليها القوانين النافذة.

ج- يمثل الحق العام لدى المحكمة نيابة عامة خاصة بها يسمى رئيسها وأعضاؤها بمرسوم بناء على اقتراح مجلس القضاء الأعلى.

المادة (٣):

أ- تختص المحكمة المحدثة بالنظر في جرائم الإرهاب وفي الجرائم التي تحال إليها من قبل النيابة العامة الخاصة بالمحكمة.

ب- لا تنظر المحكمة بالحقوق والتعويضات المترتبة عن الأضرار الناتجة عن الجرائم في الدعاوى التي تفصل بها.

المادة (٤):

يشمل اختصاص المحكمة جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين.

المادة (٥):

تخضع الاحكام الصادرة عن المحكمة للطعن أمام دائرة خاصة تشكل بمرسوم في محكمة النقض.

المادة (٦):

لا تخضع الاحكام الغيابية الصادرة عن المحكمة لإعادة المحاكمة في حال إلقاء القبض على المحكوم عليه إلا إذا كان قد سلم نفسه طواعية.

المادة (٧):

مع الاحتفاظ بحق الدفاع لا تتقيد المحكمة بالأصول المنصوص عليها في التشريعات النافذة وذلك في جميع أدوار وإجراءات الملاحقة والمحاكمة.

المادة (٨):

تقل إلى المحكمة المحدثة دعاوى الإرهاب التي هي قيد النظر أمام سائر المحاكم بحالتها الراهنة.

هي إذا محكمة استثنائية بامتياز، بأعضائها وبآلية عملها، وبالتأكيد بأحكامها أيضاً، وقد حاول المحام العام الأول في سوريا، آنذاك، مروان اللوجي تبرير إحداث هذه المحكمة بالقول «أنها جاءت لمواجهة الإرهابيين ممن يقتل ويروع أبناء الشعب السوري ويدمر ويخرب الممتلكات العامة والخاصة، والتي شهد المجتمع صوراً وأنواعاً لها غير مسبوقه من قتل، متناسياً أن من يقتل ويقصف المدن الأهلة بالسكان، ويرهب ويهجر ويعذب ويعتقل ويدمر الممتلكات ويخرب ويحرق المزروعات، معروف للملأ، وهو الأولى بالمثل أمام تلك المحكمة. هذه المحكمة مثل غيرها من المحاكم الاستثنائية معفاة من التقيد بالأصول القانونية، وبالتالي فهي باستثناء الحق في الدفاع، معفاة من معايير المحاكمة العادلة المعتمدة عالمياً، والمتفق عليها دستورياً، والمتعلقة بالحيادية والنزاهة والعدالة، بالإضافة إلى الحق

في الدفاع. إن محكمة يعين كل قضاتها بمختلف درجاتهم ومواقعهم (بدءاً من قضاة تحقيق والإحالة - قضاة نيابة وأعضاء نيابة- قضاة حكم، وصولاً إلى قضاة غرفة محكمة النقض الخاصة بهذه المحكمة)، من قبل رأس النظام السياسي، لا يمكن أن تتحلّى أحكام قضاتها بالحيادية لاعتبارات عدة، أهمها رغبتهم بالحفاظ على ولائهم لراس النظام، وحرصهم على مكاسبهم الإدارية والوظيفية.

كذلك فإن منح المتهم الحق في توكيل محام عنه لا يخلو حرمان المتهم من كافة الحقوق الأخرى، كالحق في سماع شهود الدفاع، أو الحق في مناقشة شهود الحق العام، أو طلب إجراء خبرة طبية مثلاً، وذلك لأن المحكمة معفاة من التقيد بالأصول المنصوص عليها في التشريعات النافذة، وذلك في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة، مما يفتح الباب واسعاً أمام انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان تجعل من حق الدفاع الممنوح للمتهم مجرد شكل من غير مضمون.

بالإضافة إلى ما سبق فإن أحكام المحكمة التي تصدر غيابياً بحق المتهم، غير خاضعة للاعتراض ولا لإعادة المحاكمة، في حال تم إلقاء القبض على المحكوم عليه، الأمر الذي يسمح بتنفيذ هذه الأحكام من دون أن يحظى المحكوم عليه بفرصة الدفاع عن نفسه ودحض التهم الموجهة إليه.

وهذا أمر في غاية الخطورة إذ يمكن من خلاله إصدار أحكام غيابية بمدد قد تكون طويلة جداً، وهي غير قابلة للإلغاء على الناشطين أو المعارضين سياسياً دون علم أو دراية منهم، مما يجعل من أحكام هذه المحكمة سيف معلق باستمرار فوق رقاب الجميع. وفي هذا انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وأهمها الحق بالحياة الآمنة، والحق بمحاكمة عادلة وشفافة ونزيهة أمام قضاء محايد وعادل تتوفر فيه كافة الضمانات للمتهم. الأمر الخطير الآخر أيضاً يكمن في خلق قانون إحداث محكمة الإرهاب من تعريف محدد لمفهوم الإرهاب، وتحديد زمني لمدى تطبيقه.

الأمر الذي أعطى لقضاة النيابة العامة في محكمة الإرهاب، وإلى زمن غير محدد، الحق في تكييف أي عمل على أنه عملاً إرهابياً، ومحاكمة المتهم بناء على هذا التكييف، أمام محكمة استثنائية، وهذا بعد ذاته يجعل من أي عمل تقدم عليه المعارضة السياسية أو الناشطين في الحراك الثوري، مهما كان عملهم هذا بسيطاً أو عظيماً محط إمكانية للاتهام. لكن، وكما خاب أمل الدكتاتوريات السورية بإرهاب الشعب السوري بالمحكمة الميدانية العسكرية وبأحكامها الجائرة، خاب أملها أيضاً بإرهاب هذا الشعب بمحاكمة الإرهاب وأحكامها، إذ ثمة المئات بل الآلاف من الملفات المكدسة اليوم في أروقة هذه المحكمة تنتظر الدراسة والتحقيق، خاصة وأن البعض من هذه الملفات تضم العديد من المتهمين بدعم الحراك الثوري، وعلى وجه الخصوص الأطباء منهم والمحامين والإعلاميين، وينتظر أصحابها في المعتقلات البدء بدراستها والعمل عليها، ومع ذلك فالحراك لم يتوقف، بل هو مستمر حتى يتحقق حلم الثورة في دولة «الحرية والديمقراطية، دولة المواطنة والعدالة»، وعندها فقط ستزول كل هذه المحاكم وستبقى أحكامها يقوناً شرف تزين تاريخ شباب وشابات الثورة.



كارثة المحروقات والسوق السوداء ورمي الثورة بالحجارة

نعيم نصار



مع اشتداد موجة البرد والهطولات المطرية في سوريا يتابع السوريون حياتهم في شروط عامة هي الكارثة بعينها، وكأن لسان حال النظام السوري يقول: فليعاقب المجتمع بكامله لأنه تجرأ على فعل الثورة، ولو كان هناك عدل في هذا العالم لثم تصنيف كامل سوريا باعتبارها بلداً منكوباً منذ عشرين شهراً، وتكاد كارثة المحروقات ترخي بظلالها وأثارها على مختلف مناحي الحياة، حيث يضطر السوريون لقطع الأشجار الزراعية في بعض المناطق النائية من أجل التدفئة، ووصل سعر لتر المازوت في السوق السوداء إلى ١٢٠ ليرة سورية في دمشق، وبلغ أكثر من ٢٥٠ ليرة سورية في ريف ادلب وحلب، وتزدحم الناس وتقف في طوابير طويلة تنتظر لساعات شراء الخبز من الأفران. ويتابع مؤيدو النظام وموالاه رمي الثورة والنوار بحجارتهم، حيث الشماعة جاهزة (الثورة هي السبب) في كل هذا البلاء الوطني العام الذي تعيشه البلاد. بينما يصرح مسؤول غربي منذ أيام موضحاً أن أزمة المحروقات في سوريا مفتعلة وناجمة عن فساد في نظام التوزيع الحكومي، ولاستهلاك المركبات العسكرية لها بشكل كبير، وقد شاهد هذا المسؤول في قلب دمشق في شارع بغداد عشرات النساء السوريات يقفن بالطابور في انتظار الدور للحصول على مادة المازوت للتدفئة، وذكر أنه لم يره هذا المشهد في أي بلد عربي.

كلام الناس

كلام الناس اليومي هو أخبار الثورة وتقدم النوار على الأرض، ويمكن اعتبار ذلك الخبر الأول في حياتهم، يضاف إليه كارثة المحروقات التي تشدد يوماً بعد يوم. ومع اضطرار السوريين للجوء إلى التدفئة الكهربائية، جاء قطع التيار الكهربائي لساعات طويلة لتعيش الناس على الأمل مع غياب مادة المازوت وفقدانها من الأسواق. طبعاً يتحدث مسؤولون حكوميون في وزارة الاقتصاد عن أولويات وضمنها الحكومة الحالية، أي حكومة النظام، بخصوص توزيع المادة، حيث الأولوية للأفران والمدارس والزراعة والمنشآت الصناعية، ولكن واقع الحال يشير إلى أن هذه الأولويات خرقت تماماً، حيث تقيب مادة المازوت عن أفران كثيرة ومدارس كثيرة. بعد أن سعرت الحكومة سعر المازوت ب ٢٧ ليرة سورية. أحد السائقين على السرافيس خط الدوار الشمالي تحدث منذ أيام لأحد المواقع الإلكترونية التابعة للنظام عن نيته ترك العمل على السرفيس بسبب الأسعار التي وصلت في السوق السوداء إلى مبالغ ما بين ال ٥٠ وال ١٠٠ ليرة سورية واضطراره للوقوف يوماً كاملاً في المحطات من أجل الحصول على حصته من المازوت، وقد يُسرّ لك عامل الكازية باسم المحل الذي تتواجد فيه المادة، بعد أن يقول لك لا يوجد مازوت في المحطة، لقد انتهى التوزيع في تواطؤ واضح بين عمال المحطات وتجار السوق السوداء. ويتحدث رب أسرة عن لجوئه للحطب لتدفئة أولاده، بعد تعذر الحصول على المادة، وفي موقع إعلامي الكتروني تابع للحكومة تحدث الناس وأجمعوا على أن السبب الرئيسي الكامن خلف مجمل الاختناقات بالمواد

الرئيسية التي تعاني منها البلاد هونقص المازوت والتلاعب فيه في ظل عجز الحكومة الحالية على ضبط هذه الأمور. ومع كارثة المازوت، هناك انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة حتى عن أحياء العاصمة دمشق، حيث يقطع التيار عن حي الميدان ١٢ ساعة يومياً وعن شارع الأمين ١٢ ساعة، بينما يغيب التيار الكهربائي منذ ٢ أشهر عن مناطق كثيرة في ريف ادلب، وطبعاً يرمي الموالون الثورة بحجارتهم مع اضطرارهم لعيش الأزمة مع الثوار والنائرين والمتعاطفين مع الثورة، لكنهم يعزون سبب الأزمة للثورة! وإضافة إلى كارثة الغاز والنقص الحاد الذي يعانيه الناس منذ حوالي العامين، حيث لجأ الناس في معظم مناطق البلاد إلى بوابير الكاز المنسقة، وقد وصل سعر البوبر الجديد إلى مبلغ ٤ آلاف ليرة سورية.

أرقام حكومة وتحليلات بالجملة

وبينما تحدث حكومة الحلقي عن دعم حكومي دائم من قبلها للمحروقات، وتقدم بعض الأرقام بهذا الصدد: الحكومة السورية أنفقت خلال السنوات الخمس الماضية نحو ٢٠٠٠ مليار ليرة سورية على الدعم منها ١٢٥٠ مليار ليرة لدعم حوامل الطاقة بما فيها المازوت، وأشارت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) إلى أن الحكومة السورية تدعم مادة المازوت سنوياً بقيمة ٢٥٠ مليار ليرة لدعم التمويين. أما بعض التحليلات التي ترافق كارثة المحروقات ورمغ اعترافها بالأزمة حسب وصفها، إلا أنها تعزو ذلك إلى العقوبات الأوروبية والأميركية على سوريا. المحلل الاقتصادي علي الأحمد تحدث لأحد المواقع الإلكترونية السورية منذ أيام فذكر: (أثر ارتفاع الدولار أمام الليرة السورية والأرقام قياسية قاربت ال ٩٠ ليرة بشكل سلبي على المواطن السوري، حيث انخفضت القيمة الشرائية لليرة السورية، وازدادت أسعار البضائع والسلع في الأسواق بنسب كبيرة تجاوزت ال ٥٠% وكذلك العامل السلبي الثاني تحكم التجار بالأسواق وأسعار المواد واحتكارها لجني أكبر النسب من الأرباح واغتنام الفرصة التي قد لا تتكرر، في حال استقرت الأمور الأمنية سريعاً). أما المحلل الاقتصادي نبيل السمان فذكر لوكالة الصحافة الفرنسية إن زيادة سعر المازوت الذي لم يرتفع سعره عالمياً لن يسهم في حل الأزمة، والأجدى البحث عن حلول أكثر

تستمر الكارثة طالما استمر النظام

طبعاً تستمر كارثة النقص الحاد في المحروقات، طالما استمر النظام، ويقضي غالبية الناس في سوريا أيامهم في البرد والحرمان والخوف من آلة الموت والقتل والدمار والغلاء الجنوني، بينما تستمر الثورة والنوار والجيش الحر في تسطير ملاحم الانتصار على هذا النظام الذي لم يعرف له التاريخ مثيل، وأمام امتحان الصبر الذي فرض على السوريين لا حل إلا بسقوط كامل النظام. ولأن كارثة المحروقات الحالية كارثة وطنية بامتياز مع غياب كل تصور حكومي لحلها أو التخفيف من أثارها، تستمر الحياة بالنسبة لغالبية الناس في ظل ذات السياسات الاقتصادية التي امتلأت من خلالها جيوب الفاسدين والتجار وتم إفقار الناس بشكل ممنهج. وتمضي الثورة لتحقيق أهدافها، وأول هذه الأهداف إسقاط النظام المنسب الأول والأخير في مآسي السوريين.

على الاتحاد الأوروبي توفير الحماية للاجئين السوريين

«هيومن رايتس ووتش» بروكسل:

٢٠١٢/١٢/٢٤

ينبغي على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بذل المزيد من الجهد لمساعدة الآلاف من طالبي اللجوء السوريين ممن يحاولون الوصول إلى أوروبا مع تفاقم الأزمة السورية، وحلول فصل الشتاء. إذ طلب ٢١ ألف سوري اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين آذار ٢٠١١ وأيلول ٢٠١٢. وفي ١٧ كانون الأول ٢٠١٢، تمكن ١١ شاباً سورياً من السباحة إلى الشاطئ، بعدما تمّ إلقائهم في البحر من قِبل مهربين بالقرب من جزيرة «كريت» اليونانية. ومنذ أيلول، توفي ما لا يقل عن ٨٢ شخصاً بينهم سوريون، في غرق قاربين قبالة السواحل التركية، بينما كانوا يحاولون الوصول إلى اليونان. لم يتفق الاتحاد الأوروبي على نهج مشترك بشأن السوريين الفارين من الصراع، ويشير بحث هيومن رايتس ووتش إلى سجل غير متوافق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وقالت المنظمة إنه في الوقت الذي يتزايد فيه عدد السوريين طالبي الحماية في الاتحاد الأوروبي، ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد أن تنظر في استحضار نظام حماية مؤقت على مستوى الاتحاد الأوروبي بالكامل، على غرار النهج المتبع بالفعل من قبل جيران سوريا. مؤكدةً إنه ينبغي على الدول الأعضاء في الوقت ذاته أن توقف إعادة القسرية للسوريين إلى البلدان المجاورة لسوريا؛ نظراً للصعوبات التي تواجهها تلك البلدان في التعامل مع آلاف السوريين النازحين الذين فروا إلى هناك. وما زال معظم السوريين الذين فروا من النزاع موجودين في المنطقة، ويقدر عددهم بنصف مليون نازح يعيشون في مخيمات اللجوء. وقام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به بتوفير أكثر من ٤٠٠ مليون يورو في صورة مساعدات إنسانية. في ٢٠ كانون الأول، أعلنت المفوضية الأوروبية عن حزمة مساعدات جديدة بقيمة ٢١ مليون يورو للسوريين في لبنان والأردن.

توفر الحماية في الاتحاد الأوروبي

وفقاً للإحصائيات الرسمية في الاتحاد الأوروبي شكّل السوريون أكبر مجموعة وطنية من طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي في الربع الثالث من عام ٢٠١٢. يمكن أن يشمل هذا الرقم السوريين الذين كانوا في الاتحاد الأوروبي قبل اندلاع النزاع، لكنه لا يمثل العدد الفعلي للسوريين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي منذ بداية النزاع؛ لأنّ الكثيرين لم يطلبوا الحماية، بما في ذلك طالبي اللجوء في اليونان، الذين تمّ منعهم من التقدم بطلبات لجوء.

تمّ تسجيل معظم طلبات اللجوء في السويد وألمانيا، اللتين اعتمدتا سياسة المنح التلقائي للحماية المؤقتة على الأقلّ للسوريين. دخل الكثير من السوريين إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق اليونان، على الرغم من نظام اللجوء الذي يواجهونه ويشوبه الخلل، وهم غير قادرين أو غير راغبين في طلب الحماية هناك. منذ مطلع ٢٠١١، تمّ القبض على أكثر من ٩ آلاف سوري بزعم الدخول والبقاء في اليونان بطريقة غير قانونية. وفي نفس الفترة تقريباً تقدّم ٤٧٣ سوريا فقط بطلبات لجوء. وبنهاية تشرين الأول ٢٠١٢،



تمّ الاعتراف بسوري واحد فقط كلاجئ في اليونان بموجب اتفاقية اللاجئين، منذ آذار ٢٠١١، وخمسة آخرين تمّ منحهم حماية مؤقتة، بينما تمّ رفض ١٢٣ طلباً.

لم تعتمد معظم دول الاتحاد سياسات عامة تجاه السوريين، وتقيم طلبات اللجوء للسوريين بصورة فردية. وما زالت بعض الدول، بما في ذلك بلجيكا وبلغاريا والدنمارك، تصدر قرارات سلبية بشأن طالبي اللجوء السوريين، على الرغم من أنها لم تنفذ أعمال إعادة القسرية إلى سوريا منذ ٢٠١١. أما سويسرا فقد علقت إصدار قرارات الرفض لأي من الطلبات السورية منذ حزيران ٢٠١١.

كذلك يواجه السوريون الراغبين في تقديم طلبات لجوء في قبرص عقبات كبيرة أيضاً. حيث لم تصدر السلطات أي قرار منذ ٢٠١١، ويظل طالبي اللجوء من دون وضع اللاجئ الرسمي ومعرضين لخطر الاحتجاز.

الغالبية العظمى من السوريين ممن يتلقون نوعاً من الحماية في بلدان الاتحاد الأوروبي، يتمّ منحهم الحماية الفرعية، وهو حق مؤقت للبقاء في البلد نظراً للخطر العام الجسيم بالتعرض للإبادة في سوريا. يختلف هذا الوضع في اعترافه بالشخص كلاجئ بموجب اتفاقية ١٩٥١ وهو يقدم حقوقاً أقل ومحددة المدة، مع احتمالية أن يتمّ إعادتهم قسرياً إلى سوريا، وفي بعض دول الاتحاد تمّ إصدار تصاريح إقامة مؤقتة لا تسمح بجمع شمل الأسرة.

الاحتجاز

في اليونان، كل من يدخل البلاد بشكل غير اعتيادي، بما فيهم السوريين، يتمّ إلقاء القبض عليهم واحتجازهم لدى دخولهم، وفي كثير من الأحيان يتمّ هذا في ظروف صعبة للغاية. مثلاً هناك خمسة سوريين محتجزون حالياً في مركز شرطة «أورستيدا» في اليونان بانتظار إعادتهم لتركيا. منذ نهاية أيلول، وبدأوا إضراباً عن الطعام احتجاجاً على احتجازهم. في قبرص، يخضع السوريون الذين ينظر إليهم

على أنهم «مهاجرون محظورون» للاحتجاز وفقاً للقانون العام ولأسباب أمنية لحين ترحيلهم. تمّ إحدى وثائق وزارة الداخلية القبرصية التي راجعتها المنظمة في حزيران احتجاج مواطن سوري لفترة إضافية تصل إلى ستة أشهر، استناداً إلى رفضه «التعاون مع السلطات المختصة من أجل العودة إلى سوريا».

في بلجيكا، يتمّ احتجاز طالبي اللجوء السوريين عند الحدود طوال مدة فحص طلبات اللجوء المستعجلة الخاصة بهم، بينما في بلغاريا، يتمّ احتجاز طالبي اللجوء السوريين الذين يدخلون البلاد بصورة غير منتظمة في مراكز اعتقال مغلقة معدة للمهاجرين غير المنتظمين، قبل أن يتمّ تسليمهم إلى مراكز استقبال اللاجئين أو مراكز العبور. في ٢٠١١، كان معدل الوقت الذي يتمّ احتجاز طالبي اللجوء خلاله الذين يتقدمون بطلبات لجوء على الحدود يتراوح من أسبوعين لخمسة أسابيع.

عمليات الترحيل والنقل

جمّدت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عمليات الترحيل إلى سوريا، لكن وفق وكالة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود، «فروتيكس»، «سجلت اليونان زيادة حادة في عمليات إعادة السوريين» منذ نيسان حتى حزيران ٢٠١٢. وتشير الإحصائيات الرسمية اليونانية إلى أنّ ٤٤ مواطناً سورياً تمّ ترحيلهم في أول ١١ شهراً لعام ٢٠١٢، من بينهم ١٢ سورياً تمّ ترحيلهم في شهر تشرين الثاني، من دون الإشارة إلى البلد الذي تمّ ترحيلهم إليه.

وقد وافق الاتحاد الأوروبي مؤخراً على تعديل اتفاقية نظام «دبلن ٢» لمنع نقل طالبي اللجوء إلى دول يكونون عرضة فيها لمخاطر المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. في حين أن القاعدة العامة القاضية بأن أول دول الاتحاد الأوروبي التي يدخلها اللاجئون هي المسؤولة عن فحص طلبات اللجوء، لم يتمّ التعرض لها. جاء هذا الإصلاح عقب حكم أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في كانون الثاني ٢٠١١.

تدعو «هيومن رايتس ووتش» جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى:

- التأكد من أنّ جميع السوريين يمكنهم الحصول على إجراءات مراجعة سريعة وكاملة وعادلة لطلبات لجوئهم.
- دراسة اعتماد الحماية المؤقتة لجميع السوريين، الذي يمكن أن يكفل للسوريين تصاريح إقامة والسماح لهم بالعمل مدة فترة الحماية المؤقتة. وفي غضون ذلك، يجب وقف جميع عمليات إعادة القسرية إلى سوريا، وكذلك إلى البلدان المجاورة لها.
- وقف اعتقال السوريين؛ لأغراض ذات صلة بالهجرة، ويجب ألا يكون هناك احتمالية لترحيلهم الفوري إلى سوريا.

- البحث في أمر تجميد أي إجراءات الإحالة بموجب قواعد «دبلن» لطالبي اللجوء السوريين.

للإطلاع على التقرير كاملاً:

<http://www.hrw.org/ar/news/2012/12/24-0>

مأساة هيئة التنسيق

✚ ياسر عطا الله

ليس صعباً تفسير المأزق الذي آلت إليه هيئة التنسيق، فمنذ الأسابيع الأولى لولادتها بدت جلية نهاية الطريق الذي اختارته لنفسها.

طوال أشهر الثورة ظلت الهيئة تتحرك على إيقاع النظام، وتدور في متاهاته. بمعنى ما، فقد ربطت مصيرها بمصيره، وهكذا فمن الطبيعي أن تصل اليوم إلى النفق المسدود نفسه الذي يُحبس فيه النظام..

دلائل المأزق عديدة ومؤكدة: التضارب الواضح في بيانات الهيئة وفي تصريحات أعضائها؛ الانعطاف الفجائية من بعض رموزها نحو مطالب راديكالية غربية على منطوقها ونهجها؛ الحرج المستمر والمتصاعد من قضية اختفاء الخير ورفاقه، والعجز حتى عن انتزاع مجرد اعتراف من النظام (شريك الهيئة في الحوار الوطني البناء!) بوجود هؤلاء في سجنه؛ الانحسار الواضح في تصريحات الروس المعولة على الهيئة ك (معارضة وطنية موثوقة)؛ وكذلك تراجع الدعم القادم من طهران حيث رجحت هناك كفة المعارضة (الأكثر وطنية) بزعامه القطبيين علي حيدر وقدري جميل.. يضاف إلى ذلك الشقاق المتنامي بين الهيئة وبين ممثلها في الخارج هيثم مناع، ما حدا ببعض أعضاء

وسيط من زمن آخر

✚ محمد سليم

تصوروا لو كانت جهة دولية ما قد عينت وسيطاً بين موسوليني وبين المحاربين ضد الفاشية من شعبه، وتصوروا هذا الوسيط وهو خارج من قصر الدوتشي مبتسماً ليعلم أمام الصحفيين: «لقد سعدت بلقاء الأخ موسوليني حفظه الله.. كيف سنتذكر هذه العبارة (لو كانت قد قيلت)؟ وكيف سنصنف هذا الوسيط (لو كان قد وُجد)؟

ليس في الأمر تحامل على الإبراهيمي، الذي قال عبارة مشابهة وهو خارج من القصر الرئاسي في دمشق، وكذلك ليس هذا تصيداً لأخطاء الرجل وعرثاته، فالعبارة لم تكن زلة، ولم تعدو كونها مجرد عبارة دبلوماسية تقليدية تدرج في باب الإتيكيت وحسب. إنها إشارة منسجمة تماماً مع سلوك المبعوث الأممي ومع فهمه للقضية السورية، فهو لا يزال مصراً على أنه وسيط بين طرفين متقاتلين يتوزعان، على التساوي، المسؤولية، وعليهما بالتالي أن يتقاسما التنازلات والمكتسبات.. ليس هناك جلاذ وضحية، ولا ثورة شعبية ضد ديكتاتور..

لا شك أن الإبراهيمي (٧٨ عاماً) يملك سجلاً دبلوماسياً حافلاً بالجهود المثمرة، ابتداءً من تعيينه مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة إلى جنوب أفريقيا (١٩٩٣ - ١٩٩٤)، ثم مبعوثاً خاصاً إلى كل من اليمن وزائير وهابتي (١٩٩٤ - ١٩٩٦). ومبعوثاً إلى أفغانستان (١٩٩٧ - ١٩٩٩)، قبل أن يعود إليها مرة أخرى عقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.. إضافة إلى تسلمه منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة

بحكم تركيبته كانت الهيئة محكومة بالعجز، إذ ضمت أشخاصاً مختلفي التوجهات والمشارب والرؤى، وسرعان ما أفضى ذلك إلى سلسلة انسحابات يبدو أنها لن تتوقف. وكذلك فإن عدداً من رموز الهيئة هم ممن اعتادوا فتح قنوات مع بعض مسؤولي النظام وقادة أجهزته الأمنية، لإقناعهم بإحداث تغيير ما، وانتزاع مكتسبات، ظنوا (عن حسن نية طبعاً) أن تراكمها المديد يخلق، ولو بعد زمن طويل، التغيير المنشود.. هؤلاء المعارضون اعتادوا القول لمسؤولي النظام: «نرجوكم غيروا» ولكنهم لم يعتادوا القول: «عليكم أن ترحلوا».. وفيما ظلوا متشبثين بهذا السقف المنخفض، فإن الثوار على الأرض سرعان ما خلَعوا كل الأسقف وعلقوا بعيداً. هكذا وجدت الهيئة نفسها معزولة عن الحراك الثوري، ولم يفعل خطابها الغامض والرجراج بعباراته الإنشائية (الاعتدال والتعقل ووحدة الوطن وتماسك الشعب) إلا في زيادة هذه العزلة وتعميقها. وكنوع من الهروب إلى الأمام، وقفت الهيئة في وجه التشكيلات المعارضة الأخرى، محملة إياها مسؤولية الدم السوري، حتى بدا أن المجلس الوطني (ومن ثم الائتلاف) هو عدوها الأول وليس النظام.. هل تجري الهيئة مراجعة شاملة لسياساتها وتوجهاتها وأهدافها؟

لقد تأخر الوقت ولكن ربما لم يفت بعد.



استعمارية تثير الريبة!

ولنتذكر جزءاً آخر من سيرة الرجل، ففي بداية التسعينات كان عضواً في المجلس الأعلى للأمن القومي الجزائري، إلى جانب وزير الدفاع الجنرال خالد نزار، ووزير الداخلية الجنرال العربي بلخير، ورئيس الحكومة سيد أحمد غزالي.. هؤلاء الثلاثة الذين قادوا الانقلاب على نتائج الانتخابات الشرعية وأدخلوا البلاد في حمام دم استمر سنوات طويلة، وكثيرون لا يبرؤون الإبراهيمي نفسه من هذا الدور، بدليل بقائه وزيراً للخارجية حتى عام ١٩٩٣. بناء على كل ذلك، لا يُستبعد أن يكون الإبراهيمي أكثر من وسيط بين طرفي نزاع متساويين، لعله ينوي إنقاذ ما يمكن إنقاذه من (نظام قومي ممانع قارع الامبريالية والصهيونية لنصف قرن) وكان شريكاً لبلده الجزائر في (جبهة الصمود والتصدي)!!

المكتب التنفيذي إلى المطالبة بفصل مناع واعتباره خارجاً على الهيئة..

وفي هذا السياق ثمة ظاهرة لا تخلو من طرافة، وهي أن عدداً من أعضاء الهيئة، بل من قياديينها، يقولون أشياء في اجتماعاتهم وعلى الفضائيات، ثم يقولون أشياء مختلفة تماماً في مجالسهم الخاصة. هناك يدافعون عن الحوار؛ والحل التفاوضي؛ والأصدقاء الروس؛ والأخوة الإيرانيين.. وهنا يصرحون بأن الحوار وهم؛ وأن لا حل إلا بالحسم العسكري؛ ويلعنون الأصدقاء الروس والأخوة الإيرانيين.. هناك يكونون أعضاء في هيئة التنسيق وهنا يصحون مناصرين للائتلاف الوطني! لقد كان التناقض السمة الرئيسية التي رافقت الهيئة منذ ولادتها وإلى اليوم، فهي تريد قيادة الثورة الشعبية ولكنها لا تتبنى المطلب الأساس لهذه الثورة في إسقاط النظام، تريد إسقاط (نظام الاستبداد الأمني الفاسد) ولكن عبر إقناع هذا النظام بالتخلي عن استبداده وأمنه وفساده! تناصر حق الشعب السوري في التغيير ثم تعادي جميع الدول التي تعلن مناصرتها لهذا الحق. وتوالت التناقضات وتناقلت: تغيير دون ثورة.. ثورة دون سلاح.. سلاح لا يأتي من الخارج.. خارج ولكن ليس أمريكا والغرب.. حل عربي وليس دولي.. عربي ولكن ليس الخليج والسعودية و(مصر الإخوان)..

للمهمات الخاصة، ثم منصب مستشار خاص للأمين العام مكلف بتفادي النزاعات والعمل على حلها (٢٠٠٤).

لكن الرجل كلما اقترب من القضايا العربية فإنه يغدو أسيراً لعقده الشخصية، أو بالأحرى لعقدة ماضيه. في العراق وقف بشراسة ضد حل البعث، ويومها رأى عراقيون كثر أنه لا يفعل ذلك من أجل مستقبل العراق وتماسكه الأهلي، وإنما من منطلق أن البعث (حزب قومي له تضالاته ويجب أن لا نهدرها!) ورغم أن قرار الاجتثاث ربما كان خطأ فعلاً، غير أن منطلق الإبراهيمي لا يزال ماثلاً في أذهان الكثيرين..

أما أثناء الثورة الليبية، فقد وقف الإبراهيمي ضد تدخل الحلف الأطلسي (الناتو)، إذ رأى في ذلك «نموذجاً سيئاً للغاية». واعتبر حينها أن «الخطأ الرئيسي كان عند مطالبة العرب بفرض منطقة حظر جوي في ليبيا»، وبالطبع لم يكن مهماً بالنسبة إليه أن هذا التدخل هو الذي حرم الأخ العقيد من تلذذه بقتل عشرات الآلاف من الليبيين (كما وعد)، وبتدمير بنغازي برمتها فوق رؤوس أهلها..

عقدة الماضي هي أن الإبراهيمي واحد من جيل القوميين العرب القدامى.. من ريعيل حركات التحرر الوطني.. ولا يزال الرجل متشبثاً بذلك الإرث، حيث الهاجس الأول، إن لم يكن الأوحد، هو مقارعة الاستعمار وبناء دول عربية متينة وحديدية، تصلح للتصدي والتحدي وإحباط المؤامرات.. وبالطبع فلا مكان هنا لديمقراطية؛ أو حرية تعبير؛ أو كرامة شخصية؛ أو مشاركة شعبية.. بل أن هذه المصطلحات تغدو، وفق هذا المنظور العتيق، منتجات

السيناريوهات التي يختارها السوريون

هشام القاسم

ثلاثة سيناريوهات لما بعد الأسد تقلق السوريين:
- فوضى عارمة تعقب انهيار النظام، وتعود إلى حالة من (الأفغنة) حيث حرب الجميع ضد الجميع.
- حرب طائفية تفضي إلى التقسيم.
- وقوع البلد في قبضة تيار إسلامي متشدد يسعى إلى إقامة دولة دينية.
ورغم أن السيناريوهات الثلاثة موضوعة في التداول منذ وقت مبكر من عمر الثورة السورية، إلا أنها غدت أكثر إلحاحاً في هذه المرحلة، حيث صار (اليوم التالي لسقوط النظام) استحقاقاً وشيكاً.
أما الاستجابات التي تثيرها هذه السيناريوهات - المخاوف فلا تزال في معظمها أسيرة لخطابين:

واحد تهويلي يقوم على تضخيم الهواجس وتغليظها بنوع من الحمية، وهو خطاب يصدر بالعموم عن خصوم الثورة الذين دأبوا منذ البداية على اصطلياد إشارات القلق، وعرضها على أنها إثباتات لنبوءاتهم وأدلة على صوابية رؤاهم، عندما حذرونا من الكوارث التي ستجرها الثورة في البلدان العربية (بعضهم نحت لها مصطلح فورة تفادياً لاستخدام كلمة ثورة العزيزة على قلوبهم!).

أما الخطاب الثاني (المقابل) فهو إنكاري، ينفي أي احتمال لتتحقق هذه السيناريوهات، مستخدماً في ذلك شعارات ومقولات إنشائية من طراز (الوعي السوري الأصيل)؛ (والخصوصية السورية)؛ وتميز (شعبنا) عن بقية الشعوب العربية (بالتبع فإن المقصود تحديداً هو التمييز عن الشعبين اللبناني والعراقي، اللذين يضربان مثلاً غير حسن في التعايش والتجربة الديمقراطية).

ورغم تباين الخطابين إلا أنهما يشتركان في الانطلاق من مقدمات ومسبقات ميتافيزيقية، لا تعترف على التاريخ، ولا تأخذ التجارب المعاشة بعين الاعتبار. فالخطاب الأول ينطلق من وجود (جوهر) للشعوب العربية (والشعب السوري من بينها طبعاً).. جوهر لا يسه التاريخ، فلا يتبدل ولا يتحول، ومن أبرز سماته هو عدم القابلية للديمقراطية. وهي سمة ترقى إلى أن تكون حكماً مطلقاً يصلح لكل زمان ومكان وبغض النظر عن أي سياق تاريخي، وعن مستوى التراكم الذي حصلته هذه الشعوب في مسيرتها وتطورها.

وكذلك ينطلق الخطاب الثاني من منطلقات شبيهة وإن كانت مضادة، ف (الوعي السوري الأصيل)، و (التعايش المحصن من كل الشرور) و (النزعة السلمية الفطرية) و (التركيبة اللاعنافية الثابتة).. هي أيضاً مقولات ميتافيزيقية عابرة للصور، وصالحة في كل وقت وفي كل الظروف، دونما حاجة إلى اختبارها على أرض الواقع.. إنها سمات انبثقت من عصر ذهبي مخلق ما، وهي لا تزال سارية إلى اليوم دون تغيير، وكأن نصف قرن من الاستبداد البعثي كان مجرد لحظة عابرة، وكأن الطغيان، الذي ثور ضده اليوم، ظل قشرة برائية وسطحية، فلم يؤثر في عمق هذا الجوهر النبيل، ولم يغير من طبيعته الثابتة.

يتوجب إذاً سلوك طريق ثالث بعيد عن المعطيات الجاهزة



والتابته، وعن المآلات الحتمية التي تتحقق دون جهد بشري، ولا تقبل التغيير بفعل أي جهد بشري..

من هنا فلا مناص من الاعتراف أن السيناريوهات الثلاثة هي مخاوف مشروعة لها ما يبررها في أرض الواقع. الفوضى احتمال قائم من حيث المبدأ، ولكن السؤال هنا ليس فيما إذا كان هذا السيناريو هو حتمي أم لا، وكذلك ليس فيما إذا كان مستحيلاً أم لا.. السؤال الأجدى هو عن المعطيات الواقعية التي قد ترجح الاحتمال أو تستبعده: طبيعة القوى الفاعلة في المجتمع؛ توجهات مكونات المعارضة (وخاصة المسلحة منها) ومحاور انقسامها؛ تركيبة النخب المؤثرة ومصالحها؛ دور الحكومة الانتقالية وكفاءتها..

صحيح أن السوريين لم يتح لهم أن يصيغوا نسيجاً متماسكاً، يجعلهم شعباً بالمعنى الدقيق لكلمة شعب، وهذا يعود إلى أسباب تاريخية كثيرة (جاء الحكم البعثي - الأسد يعمق هذه الأسباب بدلاً من إزالتها)، ولكن الصحيح أيضاً أنهم لم يعيشوا انقسامات حادة جهوية أو مناطقية. ليس لدينا، مثلاً، شمال غني وجنوب فقير (وهو تقسيم شائع في دول عديدة)، ولا ريف محروم مقابل مدن مترفة (باستثناء دمشق وحلب فإن المدن السورية هي حواضر ريفية أكثر من كونها مدناً)، ولا خطوط تماس مشتعلة بين حضر وبدواة.. وبالتالي فإن أيّاً من هذه المكونات لا يملك مخزوناً ثانياً يجعله محفزاً للانتقام من بقية المكونات..

كذلك، ورغم غياب سياسة إدماجية رشيدة، فإن الحدود بين هذه المكونات قد شهدت سيولة عفوية وطبيعية من نوع ما، ساهمت في تصريف الاحتقان وتطويق الحساسيات الطبيعية. لم تتحقق هذه السيولة اندماجاً كاملاً وفق

المعايير الحديثة لبناء الدول والمجتمعات، ولكنها مع ذلك حققت نوعاً من التعايش والسلم الأهلي الذي نستطيع البناء عليه. لقد استقبلت المدن هجرات ريفية متوالية، كما ترفضت كثير من القبائل البدوية واتخذت لها مواقع ثابتة وسط تجمعات الفلاحين المستقرة منذ قرون.. كل ذلك دون ردود فعل انفجارية ومع حد طبيعي جداً من السوابق العنيفة الدامية..

تقدم انقسامات المعارضة (السياسية والعسكرية) مثلاً راهناً، فهي انقسامات تدور حول رموز فردية وطموحات شخصية، وتضارب رؤى مصلحية مؤقتة، دون أن تنجم عن انقسامات مجتمعية جغرافية أو طبقية (ليس هناك، مثلاً، صراعاً محصياً حلبياً أو حورانياً دمشقياً..). يصعب إذاً الحديث عن حرب الجميع ضد الجميع، ليس لحصانة أخلاقية ميتافيزيقية، بل لغياب الدوافع المحفزة، ولغياب المصلحة من وراء حرب كهذه..

ثمة استثناء مهم، هو المكون الكردي الذي يملك أسباباً تجعله يحتفظ بشيء من التمايز، وربما يكون عنصراً (قلقاً) في الهوية السورية المنشودة.

لقد عانى الأكراد اضطهاداً مزدوجاً من قبل النظام، فقد عاشوا معاناة السوريين جميعاً من قمع وتقييد وإذلال، وإضافة إلى ذلك فقد عانوا من إهدار لخصوصيتهم القومية، ومن تمييز سلبي خاص، حول معظمهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية (تبدو مفردة مواطنين هنا أقرب إلى المجاز، إذ لا مواطنة لأحد في سورية الأسد)..

لقد غداً هذا التمييز نزعة انفصالية لدى عدد لا يستهان به من الأكراد، فيما ظل آخرون منهم أسرى لشكوك دائمة في الشريك العربي، وهو ما تجلى في عدد من اجتماعات توحيد المعارضة، كما تجلى في انكفاء تيارات كردية عن الانخراط الفاعل في الحراك الثوري، والاكتفاء بلعب دور الطرف الثالث الذي يراقب مجرى الأمور واتجاهاتها..

ولكن العناصر الوحدوية الساعية إلى الاندماج موجودة أيضاً، بل ربما تكون هي السائدة، وما سيكتب الغلبة لأي من هذه التيارات والعناصر هو ما ستعلمه القيادات والنخب السياسية السورية الفاعلة في مرحلة ما بعد النظام.. هل ستفي بوعودها في تحقيق دولة مدنية تعددية يتساوى فيها الجميع، ويأخذ الأكراد كامل حقوقهم كمواطنين سوريين تامي المواطنة؟.. هل ستقود مشروعاً وطنياً يغري الجميع، وعلى رأسهم الأكراد، بالانخراط والمشاركة؟

إن مشروعاً وطنياً جامعاً كهذا من شأنه أن يفتح الباب أمام المكون الكردي ليغدو شريكاً أساسياً في بناء سورية المستقبل.. سورية ديمقراطية موحدة ومتماسكة.

انفجار المسألة الكردية ليس أمراً حتمياً ولا قدراً لا مفر منه.. إنه احتمال يمكن تلافيه عبر نوايا صادقة، وخطوات جادة، وسياسات رشيدة وشجاعة..

ولكن إذا كنا نستطيع التقليل من شأن الانقسامات المنطقية والطبقية، وإذا كنا نستطيع إبداء التفاوض بشأن الانقسام الاثني (أكثرية عربية وأقلية كردية)، فهل نستطيع قول الشيء نفسه إزاء الانقسام الطائفي؟

هذا هو محور السيناريو الثاني وللحديث بقية..

قراءة في خطاب السفير السوري الدكتور «بهجت سليمان»

مهيار فارس

فاجأنا منذ أيام قليلة الدكتور «بهجت سليمان» السفير السوري المعتمد في الأردن، بخطاب طويل بتاريخ 20/12/2012، قلّ مثيله من قبله أو من قبل مسؤول سوري رفيع المستوى، خاصة أنه يأتي بعد أيام قليلة على حوار نائب رئيس الجمهورية السورية «فاروق الشرع» الذي حاول اتخاذ موقف المراقب الحيادي، المفاجئ أنّ المواطن السوري لم يعتد طول عقود على مثل هذا التعامل من قبل السلطات السياسية أو الأمنية السورية معه. إذ لطالما بقيت مفردات الخطاب السياسي، كما آليّة التفكير والقراءة لتفاصيل الشأن السوري قضايا خاصة مُغلقة على أهل البيت الرئاسي، ليس من حق أي إنسان عادي الإطلاع عليها، وبالتالي ليس من واجب أي مسؤول أو حتى حقه ربما إصدار أي خطاب للامة، وكل ما يُراد تصديره يُصدّر عبر قنوات الإعلام الرسمي وبوسائل ومفردات مُحددة جداً.

عنون السفير الدكتور سليمان خطابه الذي نقله موقع «كلنا شركاء» ب: (مرة أخرى.. عندما يلطم «يزيد» في عاشوراء، فعَلَام يُوغَل في الحماسة، راقصٌ بأشَدّ مما ينفخ الزّمار). والذي أجب في سياقها على استغرابنا لهذه المبادرة الاستثنائية بالقول: (وإن كُنّا - عادةً - لا نعلّق على ما نقوله بيادقُ بيادقِ أذنان المحور الصهيوي-أمريكي.. فإنّ من الضروري، تنفيذ بعض الأراجيف التي يأتون بها، لا لتعريضهم، فهم عمرة من كل شيء.. بل لتوضيح المواقف البيبغواوية التي يرددها بيادقُ البيادق). من هنا نفهم أنّ هذا الخطاب ليس موجهاً كما محاولة الشرع البائسة إلى الجمع السوري من شخص يحاول الوقوف أو إدعاء الوقوف على الحياد، بل هو خطاب موجهة إلى شق من هذا الجمع، وهو الشق المعادي لشق ما يسميهم السفير سليمان «بيادقُ البيادق». هذا التقسيم هو ما ابتدأ به الخطاب أساساً حيث يقول: (المتابع للإعلام الصهيوي-أمريكي، والإعلام النفطي المشيخي، والإعلام الذليل المحقق بهما.. يعثر على كل شاشة أو صفحة «يزيداً» جديداً، يلطم باكياً على «الحسين» ومتاجراً بدمه..«والحسين» هنا هو: الدولة الوطنية السورية، شعبها وجيشها ورئيسها.. أما «يزيد» فهو: المحور الصهيوي-أمريكي، وأتباعه وأذناؤه وأدواته وبيادقها).

في الفقرة التالية يكتب السفير: (الغرب السياسي... أدرك أنّ الشعب السوري لن يركع، وأنّ الرئيس السوري لن يخضع، وأنّ الجيش السوري لن يخضع، بل سوف يواصل ضرباته، إلى أن يستأصل شأفة الإرهاب الظلامي الدموي التكفيري التدميري الإلغائي الإقصائي، وإلى أن يتراجع داعمو هذا الإرهاب ومحتضنوهم وممولوهم، بعد أن قاموا باستيراده من مختلف بقاع الأرض، بعشرات الآلاف، وصدّروه إلى سورية، عبر حدودها الأربعة....

فهم فكروا وقرروا ونفذوا - دون أن يعلنوه- منذ الأيام الأولى لشنّ الحرب العدوانية الهجومية الصهيوي-أطلسية - السلجوقية - الوهابية- الإخونجية، على الشعب السوري والجيش السوري). يستوقفتنا هنا الإنشاء اللفظي من جهة، والإسراف التوصيفي المُنهمر من جهة ثانية، لدكتور يُفترض به تمثيل الجمهورية السورية في الخارج، لكن وبالعودة إلى تاريخه الشخصي نجد أنّ السيد «سليمان» هو أحد أهم أعمدة النظام السوري الأمنية، إذ ابتدأ عمله بمهمة حفظ أمن السرايا زمن «رفعت الأسد» وانتقل بعد خلاف الأخير مع الرئيس السوري الراحل «حافظ الأسد» إلى جهاز أمن الدولة/ الفرع الخارجي، إلى جانب العلاقة الخاصة والمباشرة بشخص الرئيس حافظ الأسد، الذي أسند إليه مهمة إعداد ولي العهد بشار الأسد الذي استعد من كلية الطب في لندن، لتجري محاولة تأهيله لرئاسة الجمهورية إثر مقتل شقيقه الأكبر بادل الأسد في حادث سيارة على طريق المطار، وبالتالي يمكن النظر إليه بصفته عراب الرئيس الحالي «بشار الأسد». لدرجة أنه من الصعوبة بمكان قراءة خطابه السابق، بعيداً عن اعتباره خطاباً ينسجه فكر أمني، دون أن يرقى لدبلوماسية «المعلم» السوري وحكته، ولهم هذا المستوى الخطابى نستعير كلمات الدكتور «عزمي بشار» حيث يذكر:

(إنّ الوجه الآخر للسادية في تذيب جسد الآخر هو الشر الأخلاقي والتخلف الحضاري المعبر عنه في سيل الكلام البذيء الذي لا يتوقف).

أما ما خلف هذا الأسلوب الخطابى الإنشائي ذي الصفة التقريرية الوصائية من آليّة في قراءة الواقع السوري، وفهمه، والتعاطي معه، فتجدها في رد السيد السفير على ما أسماه (بيدق موسادي متخلّع آخر) كتب يتساءل عن المسؤول عن مقتل أكثر من أربعين ألف سوري، وعن تدمير المدن والقرى، وعن من مارس القتل الجماعي والعشوائي، حيث يصنفه سيادة السفير ب (مرتزق إعلامي وبجثي، يجهد دائماً لتغليب دراساته ومقالاته المسمومة، بقشرة من الموضوعية وادّعاءاته الوطنية التي تعريه وتفضحه، بأكثر مما تستره وتغطيه) ويرد عليه: (رغم معرفة هذا البيدق، بأنّ من قام بذلك كله، ومن تسبّب بذلك كله، هو من اتخذ القرار، بإسقاط الدولة الوطنية السورية، وهو من أصدر الأوامر الصارمة لألامه و أذناؤه النفطيين بأن يمّولوا ويسلّحوا ويعبّئوا عشرات آلاف الإرهابيين والمرترقة، وشحنهم إلى سورية، من أجل تركيعها وتدميرها.. وهذا البيدق، يحمّل الدولة الوطنية السورية التي قامت وتقوم بواجبها الدفاعي المقدّس، ضدّ الهجوم العدواني الإرهابي التدميري عليها.. ويريد من الدولة السورية، أن ترفع يديها مستسلمة، وأن تسلّم سورية، لهذه القطعان، من أجل أن يفوز المخطط الصهيوي-أمريكي في استكمال الإعداد لقيام مشروع الشرق

الأوسط الإسرائيلي الجديد في المنطقة). أول علامة فارقة هنا هو اعتبار الحركة القائمة في الشارع السوري مخططاً لتدمير «الدولة الوطنية السورية»، وهو ما يمكن تمييزه إيجابياً لدى نظام اعتبر طوال أشهر في مختلف وسائل إعلامه الرسمية وخطبه وحتى مفردات تعبيرة الشعبية أنّ ما يجري هو محاولة لتدمير «سوريا الأسد»، فما الذي تغيّر؟ وهل أصبح النظام السوري قادراً فعلاً على الفصل والتمييز والاعتراف العلني بالدولة الوطنية السورية، وليس ب«سوريا الأسد»؟ دون أن يمنع هذا الالتفاف الذي قام به شخص السفير- واعياً أو غير واعٍ- على شعارات الحراك الثوري، حيث استمر في اعتبار أنّ أي مطلب بالتغيير هو مطلب بإسقاط الدولة السورية، وهو ضمناً يؤكد بالتالي أنّ الدولة السورية هي النظام القائم، ولا يمكن الفصل بينهما، وهو التفكير الأمني ذاته الذي اعتبر أنّ الجمهورية السورية هي «سوريا الأسد».

العلامة الثانية أننا اعتدنا طوال الفترة التي قاربت العامين على سماع تعبیر «الواجب الوطني بالدفاع عن أمن سوريا» من متحدثي النظام السوري ومؤيديه الروس والإيرانيين وسواهم، وظليلات هذا التعبير في توصيف الخيار الأمني- العسكري، لكننا مع سعادة السفير نجدّه يُصَبغ صفة «التقديس» ذات البعد الإلهي على هذا الواجب، مُتعدراً بأنها حرب ضدّ من تمّ شحنهم من خارج سوريا إلى داخلها، وكأنّ الأربعين ألف قتيل ليسوا سوريين!! وهنا نجد الانقسام، أو، للابتعاد عن المبالغة، نجد الهوة العميقة التي تمنع قراءة الواقع أو حتى النظر إليه كما هو.

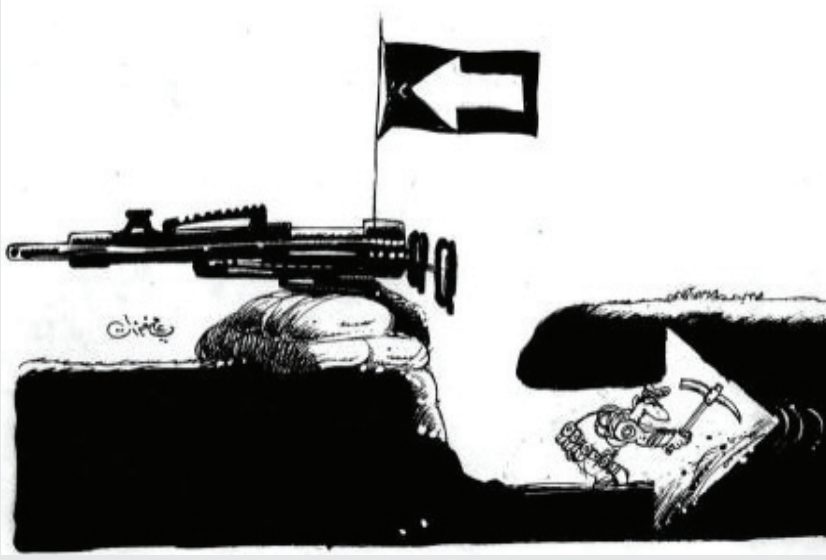
النقطة الأخيرة التي لا يمكن إلاّ الوقوف أمامها، قول السفير في معرض ردّه على الإشاعات المُعرضة المتعلقة بخيارات رحيل الرئيس السوري: (مَنْ قال لكم أيها الحمقى، أنّ «القائد الكبير بشار الأسد» يبحث عن كرسي أو عن سلطة؟ ولو كان متشبّثاً بالكرسي، أو عاشقاً للسلطة، مثلكم، لارتضى، أن يكون مثلكم، تابعاً للمحور الاستعماري الجديد، ولاستمدّ شرعيته وبقاءه، مثلكم، من هذا المحور.. ولكنه متشبّث بالنهج الوطني والقومي المستقل، وعاشق للوطن السوري.. ولذلك لايسمح لنفسه ولن يسمح لها، بالتخلي عن الوطن والتضحية..).

الذي يستوقفتنا هنا قول السفير: (ولذلك لا يسمح لنفسه، ولن يسمح لها). وفي تقرير السيد السفير أنّ «القائد الكبير بشار الأسد» لن يسمح لنفسه، تتناول على شخص هذا القائد وفق التفكير الأمني المعروف في سوريا، والذي من الصعوبة بمكان أن يسمح لشخص أياً كان أن يُقرّر ما الذي يمكن للقائد الكبير أن يسمح له أو لا يسمح به، فما بالك إن كان هذا السماح من عدمه لنفسه!!

لقراءة المقال كاملاً على الرابط:

<http://all4syria.info/Archive/63955>

كاريكاتير العدد



تتهدد الثورة السورية

في نهاية عام ٢٠١٢ يحتفل الكثيرون بولادة عام جديد، ونحتفل نحن في سوريا بمضي آخر عام من عمر النظام الأسد، ومحاولين تذكر الشهداء الذين ضحوا مشاعل نور على درب الحرية والكرامة، وننقل عن موقع شهداء الثورة السورية بعض الإحصائيات الموثقة في هذه المناسبة، حيث يشمل الإحصاء الفترة الممتدة من تاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠١١ وحتى نهاية ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٢ وفيها ودعت الثورة ٤٧٦٢١ شهيدا بمعدل ٧٢ شهيدا كل يوم. وقد توزعوا على الخارطة السورية وفق التالي: ريف دمشق ١٠٠٧٣، حمص ٨٨٥٢، إدلب ٦٢٩٣، حلب ٦٢٧٢، درعا ٤٠٨٨، حماة ٣٨١١، دمشق ٣٤٢٩، دير الزور ٣٢٨٤، اللاذقية ٧٢١، الرقة ٣٤١، الحسكة ٢١٣، القنيطرة ١٢٠، طرطوس ٨٦، السويداء ٢٥.

ومن المفيد الذكر أن للمرأة السورية حصة بين الشهداء بلغت ٤٢٩٦ شهيدة بمعدل ٩ بالمئة من المجموع الكلي، وبين الشهداء ٢٨٨٧ طفل ذكراً، و ١٢١١ طفلة أنثى، وبينهم أيضاً ٥٣٢٩ من العساكر المنشقين عن جيش النظام، أي بمعدل ١١ بالمئة من شهداء الثورة السورية.

الانتهاكات بحق الصحفيين في سوريا

فداء يونس

في نهاية عام ٢٠١٢ تكاثرت التقارير الحقوقية التي تشير إلى تصاعد وتيرة الانتهاكات بحق الصحفيين في سوريا، ويمكن للمتابع أن يلاحظ تبايناً بين الأرقام المتداولة لكون منظمة «صحفيين بلا حدود» مثلاً لا توثق في تقاريرها إلا الانتهاكات المتعلقة بالصحفيين المحترفين، بحيث أن مجموعات «المدونين» و«المواطنين الصحفيين» الذين نزلوا إلى البؤر الملتهبة يصورون ويسجلون ويوثقون مجازر النظام التي عجزت لولاهم وسائل الإعلام المحترفة في العالم عن فضح هذه الجرائم، لا يشملهم تقرير «صحفيين بلا حدود». بينما «رابطة الصحفيين السوريين السوريين»

من العمر ١٧ عاماً. وكان خمسة من المواطنين الصحفيين يعملون مع «شبكة شام الإخبارية» التي تتخذ من دمشق مقراً لها، والتي استُخدمت لقطاتها المصورة على نطاق واسع من قبل المؤسسات الإخبارية الدولية». كما قُتل أربعة صحفيين دوليين خلال عام ٢٠١٢، وجميعهم في سوريا، وهم: الأمريكية ماري كولفن التي كانت تكتب لصحيفة «صنداى تايمز» البريطانية؛ والمصور الفرنسي المستقل ريمي أوшлиك؛ والمراسل الصحفي جيل جاكيه الذي كان يعمل مع محطة «فرانس ٢»؛ والصحفية اليابانية ميكا ياماموتو. إضافة لمقتل صحفي لبناني يعمل لصالح «قناة الجديد» على الجانب الآخر من الحدود مع سوريا، في أثناء قصف النظام للجائئين السوريين في القرى اللبنانية الحدودية، دون أن يتضمن الرقم السابق حالة مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» أنتوني شديد الذي أصيب بنوبة ربو بينما كان يغادر سوريا بصفة سرية. من جهة أخرى أشار «مركز الدوحة لحرية الإعلام» أن القوات السورية الموالية للرئيس بشار الأسد احتجزت ١٥ صحفياً على الأقل، وهو ما جعل سوريا خامس أسوأ سجان للصحفيين في العالم. لم توجه السلطات أي تهمة للمحتجزين وهي لا تريد الكشف عن مكانهم أو حالتهم. ومن بين أولئك المعتقد أنهم قيد الاحتجاز أوستن تايس، وهو مراسل صحفي مستقل كان يرسل أخبار تغطيته لأحداث الحرب الأهلية الدائرة في البلاد إلى صحيفة «واشنطن بوست» و«الجزيرة الإنجليزية»، وغيرها من الوسائل الإخبارية. تقول رانيا أبو زيد، مراسلة مجلة «تايم» في بيروت، والتي سافرت خلسة إلى سوريا عدة مرات لتغطية الصراع «إن عين السلطات لا تنام - وقد غدا الوضع أكثر صعوبة منذ اندلاع الثورة. وكما ازدادت الانتفاضة عسكرة، تنامت خطورة الوقوع في قبضة السلطات... يعتمد النظام في أغلب الأحيان إلى إقامة نقاط تفتيش فجائية، ومتى ما وصل المرء إلى إحداها كان من الصعب عليه أن يعود أدرجه»

تعتبرهم جزءاً أساسياً في تقاريرها، وكذلك الأمر في «لجنة حماية الصحفيين» بينما «اتحاد الصحفيين» الرسمي في سوريا سادر عن كل ذلك، وكأن الأمر يتعلق بمجموعة من الكلاب الشاردة، أكثر مما يتعلق بالمجال النقابي والمطليبي الذي يدعي «اتحاد الصحفيين» تمثيلاً والدفاع عن مصالحه كإعلام وإعلاميين. ففي تاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بلغ عدد الصحفيين القتلى لأسباب مرتبطة مباشرة بعملهم وفق «لجنة حماية الصحفيين» في سوريا ٢٨ صحفياً خلال الماركان هذا العام، أو أنهم استُهدفوا بالقتل أثناء عملهم. ويشير التقرير لأن «قرار النظام السوري حظر دخول الصحفيين الدوليين، شجّع المواطنين الصحفيين على حمل كاميرات ودفاتر وشرعوا في توثيق النزاع - وقد لقي ١٣ فرداً منهم على الأقل مصارعهم. وكان أحدهم، ويدعى أس الطرشة، يبلغ

